ناس وبيوزين

وعود عرقوبية

□ وجه النائب الدكتور عبدالباري دغيش – قبل ما يقارب من عام– سؤالاً لمعالي وزير المياه والبيئة ورئيس الهيئة الوطنية لحماية البيئة وبحضور محافظ عدن وعدد من الخبراء والمسئولين في المجال البيئي، حول تنفيذ وزارتي المياه والبيئة والادارة المحلية لتوصيات المجلس بشأن معالجة مشكلة مقلب القمامة في دار سعد، وتحويل المقلب ومرافقه الى حديقة عامة.

والتزم الوزير أمام المجلس بتحويل المقلب الى حديقة غناء تغرد بها العصافير وتفوح منها روائح الفل والكاذي بدلاً من نعيق الغربان وأدخنة المخلفات.. كما وعد بتوليد الطاقة الكهربائية من الغاز المتولد من الاحتراق الذاتي للقمامة.. إلاّ أن تلك الوعود تبخرت.. فهل سيمارس النائب دغيش حقه الدستوري باستجواب الجانب الحكومي لعدم تنفيذه التوصيات والوعود التي التزم بها تحت القبة؟!!

في أحاديثهم لـ«الميثاق»:

برلمانيون يحذرون من المساس بالثوابت الوطنية

• ثمن برلمانيون الدور الذي تقوم به القيادة السياسية ممثلة بالأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لمعالجة أوضاع المتقاعدين سواءً عن طريق اللجان المكلفة أو النزول المباشر والالتقاء بممثلي المتقاعدين والعمل الجاد على حل كل الاشكالات التي تثيرها بعض الأحزاب والشخصيات المتلسة.. وأكدوا في استطلاع لـ«الميثاق» على ضرورة وقوف البرلمان لسن القوانين التي تجر ّم المساس بالثوابت الوطنية وعلى رأسها الوحدة المباركة، فماذا قالوا؟

توفيق الشرعبي - فيصل عساج

في البدء أوضح النائب عبدالرحمن معزب أن قضية الأحداث التي جرت في بعض المحافظات الجنوبية تخص مجلس النواب بشكل مباشر كمؤسسة من مؤسسات الدولة، واضاف بأنه يمكن وقوف البرلمان بجانب الحكومة من خلال سن التشريعات لحماية الوحدة الوطنية.

مشيراً الى أن هناك تصرفات وتجاوزات حاول البعض الجعل منها قشة يتذرعون بها لتمرير أهداف سيئة واغراض عفنة، ولابد على مجلس النواب الوقوف ضد تلك الممارسات والتصرفات حتى يفوت الفرصة على من يستغل الأخطاء.

وأكد معزب أن التلويح والتلميح الى الوحدة المباركة من خلال رفع الشعارات أو بوادر النوايا تعد ممارسات هزيلة مدفوعة الأجر مسبقاً، وأحلام واهية لعناصر حاقدة مازالت أبواقاً لأسيادها الهاربين –معلومين أو مجهولين– مشدداً على أن الوحدة خط أحمر معمد بالدماء الزكية.

معالجات

وبخصوص معالجة القضايا التي اتخذها العملاء شماعة يعلقون عليها أحلامهم قال النائب معزب: هذه الاجراءات والمعالجات غير كافية ومازلنا بحاجة الى أشياء مدروسة ووضع استراتيجية فعالة لحماية الحقوق ووضع الحد أمام من يريد المساس بالثوابت الوطنية على المدى البعيد.

وأضاف: نحن لا نريد معالجات تنفيذية وتكتيكية مؤقتة تجعل من يستغل الديمقراطية والحقوق المكفولة ويقفز عليها في المستقبل لاقتراف الأخطاء فيزيف ويزايد من خلالها إما لابتزاز معين أو لمزايدة ما يستطيع بها تمرير مشروعاته وأهدافه الضيقة.

ونوه معزب الى أن الديمقراطية يجب أن تحمي بالتصرفات السليمة لصناعها بحيث لا يتركون أحداً منهم أو من أنصارهم يمارس أخطاءً قد تستغل للإضرار بهذه الديمقراطية من خلال الديمقراطية نفسها.

بيان

من جهته رأى النائب نصر محيي الدين أن على البرلمان إصدار بيان يحذر فيه أية محاولة للمساس بالثوابت الوطنية، أو اثارة الفتن والتشويش حول هذه الثوابت.

واستغرب محيي الدين من سوء استغلال بعض الجهات أو الأحزاب لقضايا المواطنين والمزايدة بها، من خلال ما كفله الدستور والقوانين النافذة عبر وسائل وآليات عدة كالمظاهرات والاعتصامات التي تبدأ سلمية وتنتهي بالفوضى والعبثية والتخريب وهذا دليل على أن هناك من يدفع بالعناصر الى الشارع ليمارس من خلالها أهدافه وأطماعه المأجورة.

وأشار النائب نصر محيي الدين الى أن الافلاس قد كفيل بدفع ببعض الأحزاب الى تصرفات ضيقة وممارسات مشينة تحت مسميات عدة وعن طريق قضايا معيشية عامة تحيِّن لأخطاء قد تقع هنا أو هناك.

□ معزب

□ محيي الدين

□ اللهبي

□ البترا

معزب: الديمقراطية تحمى بالتصرفات السليمة

محيي الدين: الافلاس يدفع الى رؤى ضيقة وممارسات مشينة!!

اللهبي: قريباً.. سن مشروع قانون يجرم المساس بالثوابت

البترا: البرلمان شكل لجنة لكشف المتورطين بالفوضى

صفقة مشبوهة!!

أما ما يخص حشر الوحدة في المطالبات قال محيي الدين: إن وحدة الوطن وأمنه واستقراره ليس من حق أي شخص أو جهة التحدث أو المزايدة بها أو وضعها موضع الصفقة المشبوهة.. مشيراً الى أن التمادي والخوض في هذه الاتجاهات يعد لعباً بالنار ومساساً بإرادة الشعب ومهما كانت الأوهام والمطامع المريضة قد أصابت قيادات بعض الأحزاب وأعمتهم فلابد أن يجدوا لأنفسهم لعبة أخرى لأن أمن واستقرار الوطن وسلامه الاجتماعي هو نتاج وحدته وازدهار وطننا ومواصلة مسيرة التنمية لن يتأتى إلاّ بالحفاظ على هذه المنجزات الوطنية التي طالما حلم بها الآباء والأجداد.

وأضاف: أن المخربين دائماً ما يستغلون حقوق الناس واخفاقات بعض المسئولين للمزايدة بها.. لكن الطفرة التنموية التي لم تدع وجهاً للمقارنة بين زمنين قبل وبعد عام ١٩٩٠م.

وبما يتعلق بالمعالجات التي تقوم بها الدولة في هذا الجانب أكد محيي الدين أنها كافية كون القيادة السياسية ممثلة بالأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، أولت هذه المهمة جل اهتمامها وباشرت بالعمل شخصياً لحل أي اشكال سواءً المتقاعدين أو الأراضي أو غيرها علاوة على تكليف لجان خاصة لتقصي الحقائق والرفع بأية قضية الى القضاء ممثلاً بالنيابة العامة التي باشرت التحقيقات في كثير من القضايا لكشف كل المتآمرين ومثيري الفتن الذين لا يستبعد أن تكون وراءهم أياد خارجية لا يحلو لها أن ترى شعبنا مستقراً ووطننا مزدهراً، لكن هيهات فأبناء شعبنا دائماً تجدهم صفاً واحداً أمام المؤامرات والدسائس والخيانات.

ضرورة القانون

أما علي اللهبي عضو مجلس النواب فقد أشار الى أن هناك انتظاراً لمشروع سيقدم من وزارة الشئون القانونية يجرِّم المساس بالثوابت الوطنية.. وفي حال عدم تقديم الحكومة لهذا المشروع فسيقوم مجلس النواب بسن مشروع قانون يجرم المساس بالثوابت الوطنية ومن أهمها الوحدة المباركة حتى لا يتجرأ ضعفاء النفوس على خلط الأوراق وعدم قدرتهم على التمييز بين ما يجب وما لا يجب المزايدة من خلاله.

وقال اللهبي: حقيقة أنا مع حقوق أي فرد ولكن في اطار الصح وليس عن طريق استغلال الديمقراطية والمزايدة بهذه الحقوق وتشويه سمعة البلاد بالتصرفات المسيئة لما كفله القانون والدستور .. وأكد أن نزول الأخ رئيس الجمهورية واجتماعه باللجان الخاصة بالمتقاعدين يعبر عن التوجه الجاد في ملامسة هموم المواطنين ومعالجة قضاياهم عن قرب.. وهذا بالطبع سيلقى الصدى الواسع والتأثير الايجابي عند من استغلتهم بعض الأحزاب المدمنة إثارة الفتن وبث النعرات الضيقة.

كشف المتورطين

ويرى النائب عبدالحميد البتراء أن دور البرلمان مهم تجاه ما يحدث من شغب وتظاهرات واثارة للفتن والفوضى في بعض المحافظات مشيراً الى أن هناك لجنة مشكّلة من المجلس ستستكمل أعمالها وستكشف الحقائق وستدين المتورطين والمسئولين عن تلك المشاكل التي تسيئ الى سمعة الوطن وأمنه واستقراره وسلمه الاجتماعي.

وأضاف بالطبع فقد شكلت اللجنة من مختلف الأحزاب والكتل السياسية لمعرفة جوهر المشكلة.

وبخصوص المعالجات التي تقوم بها الجهات التنفيذية أشار البتراء الى أن هناك انجازات كبيرة ومهمة في هذا الجانب ولعل التقاء فخامة الأخ رئيس الجمهورية بممثلي المتقاعدين في سبع محافظات كان كفيلاً بمناقشة ما تبقى من تلك القضايا بعد أن تم معالجة معظمها خلال الفترة الماضية من قبل اللجان الميدانية وغيرها من اللجان التي تم تشكيلها بتوجيه من فخامته.

وأكد عبدالحميد البتراء على ضرورة التعاطي مع المستجدات السياسية الكفيلة بمستقبل أفضل، وإعمال الحوار قاعدة أساسية في حل المشكلات والاشكالات الناجمة عن بعض التصرفات.

وأضاف بأن تثبيت دعائم الديمقراطية واجب وطني يجب أن تتحلى به كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية بعيداً عن المناكفات والمزايدات والاستغلال السيئ لهذه الديمقراطية وتشويه صورتها أمام المنظمات الدولية الداعمة والدول الديمقراطية الأم في هذا المجال.

منوهاً بضرورة الوقوف صفاً واحداً أمام كافة اعمال التخريب والتحريض والفوضى والعنف، وكل عمل من شأنه الاساءة للنهج الديمقراطي والوحدة والسلم الاجتماعي.. بالاضافة الى تحصين وطننا من كافة صنوف المؤامرات الهادفة الى المساس بثوابته الوطنية وكشف الايادي الخارجية التي تسعى للعبث باستقرار وطننا عن طريق بعض الأحزاب أو الشخصيات المأجورة التي تُشترى بثمنٍ بخس!!

سيرة برلماني

– محمد رشاد العليمي
– من مواليد أبريل ١٩٧٣م
– حاصل على البكالوريوس في القانون ١٩٩٥م
– ماجستير قانون ٢٠٠١م.
– عضو اللجنة الدائمة ٢٠٠٠م.
– عضو مجلس النواب ٢٠٠٣م.
– الدائرة «٦٥» م/تعز.

حلم برلماني

ناجي أحمد شيخ

بدون السلاح.. الحياة مطمئنة

□ الحملة التي قامت بها وزارة الداخلية ضد حمل السلاح في عواصم المدن جسدت النجاح بكل المقاييس لهذه الخطوة، كما أن الانضباط الذي أبداه الشعب والمسئولون والالتزام لم يقل شأناً عن نجاح المهمة من مختلف الاتجاهات والجوانب.

هذا التوجه الرائع لوزارة الداخلية سيدفع بالجميع وعلى رأسهم البرلمان لسرعة البت بمشروع القانون المقدم من الحكومة برقم ٨ لسنة ٢٠٠٧م، والذي يعمل على تفعيل وتنفيذ القانون رقم ٤٠ لسنة ٩٢م، بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية.

وأعتقد أن هذا القرار لا يمكن أن يختلف حوله اثنان كونه يصب في مصلحة الوطن والمواطنين ويجنبنا كثيراً من المشاكل الاقتصادية والسياحية والاجتماعية وغيرها، والتي يترتب عليها حوادث في الأرواح والمصالح.

ما يتوجب على أعضاء مجلس النواب هو الاستجابة للقرار طالما وهو عادل ومنصف وضروري لأنهم القدوة وفي مستوى المسئولية وإلاّ فما جدوى مجلس تشريعي لا يلتزم مشرِّعوه بقوانينهم ولا يعملون بها.

إن من أولويات مواجهة تحديات المستقبل اجتثاث هذه الظاهرة التي طالما عملت على اقلاق أمن واستقرار الوطن ووقفت حجر عثرة أمام تطور القانون ومسيرة التنمية.. لقد أصبحت المرحلة الآن حتمية لاستبدال هذه القطع النارية بما يخدم الوطن ويقتلع الفوضى ويحل الأمن بدل الاقلاق.. والمطلوب لدى الجميع هو المساواة أمام القانون وفي الحقوق والواجبات.. وما نريده أيضاً أن تستمر التوعية بأهمية مثل هذا التوجه وضرورة العمل على استيعابه والتجاوب معه.

عموماً لابد على البرلمان من استكمال مناقشة مواد مشروع القانون الجديد المعدل للقانون رقم ٤٠ لسنة ٩٢م، لأن غالبية الاعضاء استوعبوا نصوصه عرفوا بأنها ضرورية ومتكاملة مع بعضها، ولا مانع من اثرائه عبر مواصلة النقاش حول مواده وسيكون الأمر أكثر حسناً عندما نُصرُّ على خروج هذا القانون الى النور لجعل الحياة أكثر اطمئناناً وأكثر أمناً.

من شرفة البرلمان

شوق

□ الجلسات الأولى للبرلمانيين أبدت كثيراً من الود والمحبة بينهم حيث ظل معظم الأعضاء مشغولين بالمصافحة والعناق وأحاديث الاجازة الطويلة فيما كان عضو آخر يستميت في قراءة أحد التقارير!.

حُجة الغائب!!

□ جرت العادة أن يحرص الموظفون على حضور الثلاثة الأيام الأولى من الدوام بعد الاجازة خوفاً من عقاب «اليوم بثلاثة أيام» وتهديدات الخدمة المدنية.. إلاّ أن اعضاء البرلمان كانوا على خلاف ذلك لأن قاعدتهم «الغائب حُجَّته معه»!!

مغادرة

□ جلسة الثلاثاء المتعلقة بموازنة ٢٠٠٦م لم ترق للبعض فغادروا القاعة قبل رفع الجلسة بساعات ولم يتبق إلاّ النذر اليسير من الأعضاء ما جعل قارئ التقرير في اليوم التالي يقدم لهم كلمة شكر وتقدير ويذكرهم بالاسم.

عجيب!!
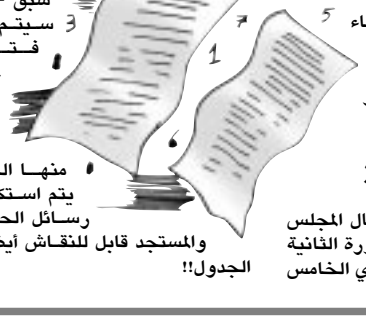
□ تضمن جدول أعمال المجلس للفترة الأولى من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي الخامس ثلاث رسائل للحكومة ومناقشة اثنين من مشاريع القوانين بالاضافة الى ثلاثين تقريراً ستقدمها اللجان البرلمانية، زد على ذلك استجواب الحكومة باثنين وثلاثين سؤالاً.. الغريب أن كل ما سبق –كما يقولون– سيتم مناقشته في فترة لا تزيد عن عشرين يوماً – حسب اللائحة الداخلية للمجلس– مرَّ منها النصف دون أن يتم استكمال مناقشة رسائل الحكومة.. عفواً والمستجد قابل للنقاش أيضاً كما جاء في الجدول!!